المهرّج الحزين

باسل طلوزي

مائة يوم كانت كافية ليُصبح المهرّج «السعيد» حزينًا، فقد بهتت الضحكة المجلجلة، وخفتت أضواء المسرح، وأسدلت الستارة، وصار على فولوديمير زيلينسكي أن يعترف أنه الرئيس الأغبى عالميًا، عندما انطلت عليه خدعة «البطولة».

قبل مائة يوم، كان المشهد مغايرًا في مسرح الاتحاد الأوروبي، فجمهور المشاهدين كانوا يملأون المقاعد عن آخرها، بانتظار إطلالة المهرّج «البطل»، الذي قرّر أن يلعب دور المحارب الوحيد في مواجهة جحافل الشرّ القادمة عبر الحدود، فقويل بعواصف التصفيق والإعجاب، بوصفه رمزًا لـ«الخير»، و«الضحية المتمرّدة على الظلم»، وممثل «العالم الحرّ» في هذه الحرب الضروس، غير أن أحدًا لم يهمس في أذن المهرّج «السعيد» المعركة ستنتهي بانتهاء خطابك هذا، وجماهير الاتحاد الأوروبي، والبيت الأبيض، ستؤوب إلى بيوتها، لتراقب مجريات المعركة عن بعد.

قبل مائة يوم، كان المهرّج يرقص على لحن ممتدّ من كييف إلى واشنطن، مرورًا بوارسو وباريس وبرلين وعواصم شتّى، كان يرى الأفق منفسحًا، وعصا التوازن صلبةً، وفي وسعها أن تحفظه من السقوط «غير الحرّ» بالتأكيد، لأن ثقة من كان يدفعه من الخلف كلما ساوره الرعب وطال أمد الحرب، فالخسارة هنا ليست شخصيةً فقط، بل تشمل وطنًا وشعبًا سيحاسبانه بمرارة وقسوة إن خسر الحرب؛ أما التاريخ المتلفّع بعباءته فوق منصّة القضاة، فلن يرحمه بوصفه مغامرًا مخدوعًا لم يحسب النتائج جيدًا قبل خوض لعبة الرولييت الروسية.

زيّن له الشامتون أنها حربٌ خاطفة لا تتطلّب أزيد من الصمود أيامًا عدة، وتلقّى صارخين أو ثلاثة، وبعدها سيندحر الغزاة مع قسوة القاطعة الدولية التي ستضرب عليه، غير أن الضحك تلاشى على «الحواة» و«المهرّج»، بعد أن بدأت آثار الحصار تظهر على «المحاصِر» بكسر الصاد، ارتفاعًا في الأسعار، ونقصًا في الوقود، وهبوطًا في أسعار الأسهم، بينما راحت الحالة الاقتصادية للمحاصَر تتنعش، فارتفع سعر صروف الروبل أمام الدولار بنسبٍ كبيرة، ولم ينقطع التصدير، لا سيما النفط والغاز، وأغلبهما إلى دول الحصار، التي لم تفلح بعد بتوفير بديل مجد اقتصاديًا لهما.

كان في اعتقاد «المهرّج» أنه سيحقّق للدول الصغرى حرياتها كاملة، حتى وإن ارتضت بحريات الإمبراطوريات العظمى من أمثال روسيا الاتحادية، فولج دائرة المحظورات بقدميه؛ لأن تلك الإمبراطوريات لا تقبل أدنى تهديد لحيّزها الحيوي، حتى وإن بلغ الحيّز أقصى المعمورة، فما بالك إن كان التهديد مجاورًا لها كما أراد أن يفعل المهرّج عندما أشاع نيّته الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. غير أن غباءه الأفدح كان في يقينه بالإسناد العسكري الغربي له، كان يتوهّم أن الدول التي أشبعته نفخًا ستهبّ لتحارب معه إن لم يكن قبله، وحدث ما توقعه، لكن بأساطيل لم تحمل غير الثرثرة، وجيوش الوعود والليوم، يكتشف المهرّج «الحزين» مدى عزلته، عندما يرى دول الغرب تنسحب رويدًا رويدًا، حتى من لغة التهديد الأولى إلى لغة المساومة، والبحث عن مخارج، ليس لأنها أدركت أن أي تماسّ عسكري مباشر مع قوة عظمى كروسيا يعني نهاية الجغرافيا، فهذا الأمر كانت تعلمه قبل الحرب، لكنها أرادت توريط روسيا في حرب عصاباتٍ على غرار ورطتها في أفغانستان، لإضعافها والحدّ من طموحاتها باستعادة أمجادها القديمة. لم يعد أحدٌ يستقبله استقبال الأبطال، كما كان يحدُث سابقًا، بل على العكس، فالكلّ يروغ منه ويتحاشى لقاءه، ولم يعد أحدٌ يصفق له كلما صعد منبرًا أو احتلّ شاشةً مرئيةً عن بعد؛ لأنه يذكّر الغرب بأزمته التي ورّط نفسه بها عندما انخرط في قطيع الثيران الأميركي الهائج ضدّ روسيا. لم يسعفه أحد، ولا حتى اليهود الذين استجار بهم، بوصفه يهوديًا قبل أن يكون أوكرانيًا، وها هو يقبع على مسرح التهريج وحيدًا، حزينًا، منبوذًا يبحث عن أي طريقٍ للخروج من مأزقه، فلا يجد غير الإذعان للشروط الروسية عمّا قريب .. وذلك هو ثمن الخيبة لن يمحض الثقة أميركا وحلفاءها، أما المسرح، فلن يبقى عليه سوى مهرّج منكفئ يضحك لنفسه، وعلى نفسه.

زيارة بايدن والحسابات الأردنية

محمد أبو رمان

اختزلت وسائل إعلام دولية وإقليمية عديدة، بما فيها الإعلام الأردني، جواب الملك عبد الله الثاني على مذيعة شبكة CNBC عما إذا كان يؤيد إنشاء ما يسمّى «ناتو الشرق الأوسط»، بأنّ الأردن سيدعم تشكيل تحالف عسكري في المنطقة، وهو اختزالٌ غير دقيق، ولا يعكس التصريحات، ولا الحسابات الأردنية المركّبة تجاه هذه الأفكار التي ذكر الملك نفسه (في المقابلة) أنّها طُرحت سابقاً وليست جديدة.

بالعودة إلى جواب الملك، من الواضح أنّه أراد تجنّب معارضة الفكرة (بصورة واضحة ومباشرة) التي تسعى أطراف إقليمية ورأسها منذ أعوام، بخاصة منذ مرحلة إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وفي الوقت نفسه، طرح جملة من الأسئلة على الفكرة، مقبلاً لها بتحديد المهمة بصورة دقيقة، عما إذا كانت بالفعل تخدم دول المنطقة جميعاً، وتحقّق أهدافاً واضحة، حتى يجري القول إنّ الأردن يوافق عليها أم لا! لا يخفى على الجميع أنّ الفكرة وراء هذا المشروع هي مواجهة إيران من خلال إدماج إسرائيل كقوة عسكرية مع دول عربية أخرى، وهو أمر له نتيجتان رئيسيتان، الأولى، تكريس المشروع الإسرائيلي بإضعاف أهمية القضية الفلسطينية ومركزيتها في المنطقة، وهي القاعدة التي بنيت عليها الاتفاقيات الإبراهيمية في التطبيع العربي - الإسرائيلي، وفي استعجال الإسرائيلي والضغوط على الإدارة الأميركية اليوم للقيام بعملية تطبيع رسمي مع السعودية الثانية، تعزيز حالة الاستقطاب والانقسام في المنطقة على أسس طائفية، وهذا أمرٌ خطير، يضع كل الشيعة العرب مع العراق وسورية (تفعان تحت النفوذ الإيراني) على حدود مواجهة خطيرة مع الناتو المفترض، ما يعقّد المشهد الإقليمي، ويدفعه نحو حافّة الهاوية.

المفارقة أنّ العلاقات الأردنية - الأميركية قد تبدو على السطح السياسي في أفضل حالاتها عشية زيارة الرئيس بايدن في منتصف الشهر المقبل (يوليو/ تموز)، وقد تبدو كذلك أفضل حالاً غداة زيارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، عمّان، ضمن جولته التي شملت أيضا مصر وتركيا. ولكن الحقيقة أنّ هناك هواجس أردنية حقيقية في علاقة بزيارة الرئيس بايدن (وحالة من الضبابية ما يتعلق بالعلاقة مع السعودية) ترتبط بتوقيت الزيارة في ظل الحرب الروسية في أوكرانيا ومجيء بايدن ليلتمس إجراء صفقة مع السعودية والإمارات، ما نشّط الخطوط الأجندة الإسرائيلية التي دخلت في مرحلة كمون، بعد مغادرة ترامب البيت الأبيض وعدم حماس الإدارة الجديدة لها، وفي مقدّمتها تطوير التحالفات العربية - الإسرائيلية وتعزيزها في المنطقة، والتركيز على المواجهة مع إيران. صحيحٌ أنّ الأردن التقط أنفاسه مع خروج ترامب من البيت الأبيض ومجيء بايدن (رغم أن العلاقات الأردنية تقليدياً كانت أفضل مع الجمهوريين في الإدارة حتى إدارة ترامب)، إلاّ أنّ الأخير، وإن كان قد خفّف الضغوط على الأردن للموافقة على «صفقة القرن» ومشروع الضوابط الإقليمي ومباركتها، والمساهمة في إنهاء الملف الفلسطيني، لكنه (بايدن) لم يحمل أي تصوّر أو مشروع للتسوية السلمية، ولم يتراجع عن خطوات ترامب. ويبدو أنّ مشروع الأخير هو الأكثر قوة ومقبولية لدى الإسرائيليين وباقي الحلفاء العرب في المنطقة، ما يعني أنّ المصالح الوطنية الحيوية الأردنية في خطر في المرحلة المقبلة. يذكّر الأميركيون الأردن دوماً بأنّه أكثر دولة تتلقى مساعدات أميركية اقتصادية وعسكرية بعد الكيان الإسرائيلي، فضلاً عن الاتفاقية العسكرية الموقعة أخيراً بين البلدين، ما يجعل الأمور على المستوى الاستراتيجي تبدو في قمّة التفاهم وفي حالة مثالية، لكن، مرّة أخرى، من الضروري التدقيق في هذا المشهد بصورة معمّقة من زاوية الشعور العميق لدى النخب السياسية الأردنية بتراجع الدور الإقليمي والمكانة الاستراتيجية الأردنية (بما يرتبط بالقضية الفلسطينية ومركزيتها) وبصعود اتجاه أميركي - إسرائيلي - عربي، يدفع نحو حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، والخشية الكبرى أن زيارة بايدن المنطقة تحمل في طياتها، بصورة غير معلنة، العودة إلى بعض أجزاء مشروع ترامب، تحت وطأة الحرب الأوكرانية، وبعد تعثر المفاوضات مع إيران.

في استثنائية فوز اليسار الكولومبي بالرئاسة

هالك ونوس

فوز المرشح اليساري غوستافو بيترو في الانتخابات الرئاسية في كولومبيا حدثٌ غير عادي، ليس بسبب الصراع التاريخي الذي خاضه اليسار الكولومبي ضد الحكومات اليمينية المتعاقبة، ولا بسبب استثنائية كولومبيا، الدولة اللاتينية المنكوبة دائماً بالنزاعات والحروب الأهلية وحروب عصابات المخدّرات، بل يتخطى ذلك إلى حقيقة أنّ الذين أوصلوا بيترو إلى الحكم كانوا يناضلون من أجل الحق بالحياة. وتكرّس هذه الانتخابات المصالحة التي أوقفت حرباً أهلية دامت خمسة عقود. وتعطي الأمل بأن الممارسة الديمقراطية التي شارك فيها الشعب الكولومبي يمكن أن تصبح واقعاً دائماً يعوّل عليها الشعب لتقرير من يحكمه عبر صندوق الاقتراع، لا عبر الانقلابات وقوة السلاح التي عانى منها طويلاً.

ومن نتيجة الانتخابات التي أظهرت الفارق الضئيل بين المرشّحين، الفائز والخاسر، والتي لم تتجاوز ثلاث نقاط، يتّضح أنّ إرادة الناخب الكولومبي، وقدرته على تحقيق ما يريد، تتخطى الثقل السياسي لأيّ مرشّح، مهما كانت خلفيته الأيديولوجية، إذا لم يتوافق مع قناعاته. فهذا الناخب سبق أن رفض اتفاق السلام الذي وُقّع سنة 2016 بين الحكومة الكولومبية وحركة المقاومة المسلحة الثورية الكولومبية، اليسارية (فارك)، بنسخته الأولى. وجاء الرفض في الاستفتاء الذي جرى، في أكتوبر/ تشرين الأول 2016، لأنّ المستفتَين رأوه ناقصاً، ولا يكرّس السلام الدائم، كونه لم يتضمّن الآليات الكفيلة بتجاوز سنوات الصراع في البلاد من أجل ضمان عدم تكرّرها. وهو ما أجبر الطرفين على تعديله والاتفاق على النسخة المعدلة، بعد شهر من رفضه. لا تتضح استثنائية الأمر إلا بعد استعراض مواقف السياسيين وردود أفعالهم على النتائج، وكذلك تعليقات وسائل الإعلام المختلفة، والتي قالت إنّ فوز غوستافو بيترو في الانتخابات يعدّ تاريخياً كونه أول يساري يشغل هذا المنصب، بعد قرنين من تحكّم عدد محدّد من العائلات الارستقراطية اليمينية، صاحبة الولاء لأميركا، بهذا المنصب. وقد كان بيترو مقاتل حرب عصابات يسارياً سابقاً، نشط ضد الحكومات المتعاقبة خلال عضويته في حركة التمرّد اليسارية، حركة 19 إبريل (M-19)، التي تأسّست سنة 1970، للاحتجاج على تزوير الانتخابات الرئاسية التي جرت يومها. وأحرز بيترو النصر في الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت، في 19 يونيو/ حزيران الجاري، بفضل تحقيقه نسبة 50,45% من أصوات الناخبين، مسجّلاً الانتصار على رودولفو هيرنانديز، الذي حصد نسبة 47,30% من أصوات الناخبين.

كذلك نجحت المرشّحة لشغل منصب نائبة الرئيس، الناشطة في مجال حقوق الإنسان والبيئة، فرانسيا ماركيز، في هذه الانتخابات، محقّقة الدعم لبيترو في مهامه الصعبة والمحفوفة بالمخاطر والألغام التي يمكن أن يزرعها اليمين المدعوم من أميركا في طريقه، خصوصاً أنّ البلاد شهدت سابقاً تصفية مرشّحين يساريين، حتى قبل خوضهم السباق الانتخابي. غير أنّ بيترو، المخضرم في العمل السياسي، وقبل ذلك في حرب العصابات، والحاصل على الماجستير والدكتوراه في الإدارة، يعدّ رقماً صعباً ليس من السهل تجاوزه بفضل خبرته السياسية والعسكرية، علاوة على أنه كان عضواً في البرلمان، وشغل منصب عمدة العاصمة بوغوتا، من 2012 حتى 2015.

من جهة أخرى، يكتسب انتخاب بيترو أهمية خاصة؛ إذ تمكن الجراة والقول إن انتخابه أنقذ كولومبيا من فوضى كان سيُدخلها فيها المرشّح الشعبوي اليميني المليونير رودولفو هيرنانديز، الذي يتحدر من سلالة الشعبويين الذين يتشبّهون بالرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، والذين يتباهون بعدائهم للمؤسّسات واحتقارهم النساء، من قبيل الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، وغيرهما. وهيرنانديز الذي قاد حملته الانتخابية من مدينة ميامي الأميركية ادار ظهره للمحطات التلفزيونية، والتجأ، متشبّهاً بترامب، إلى مواقع التواصل الاجتماعي لنشر دعايته الانتخابية عبر أشرطة مصوّرة حمّلها تصوراته ورؤاه حول جوانب من الحياة والحكم. وهذا الذي سالته إحدى المحطات الإذاعية عن الشخصية التاريخية التي يعتبرها مثالاً له، أجاب بلا خجل: «أنا من أتباع مفكّر المافي عظيم اسمه أدولف هتلر»، كان قد قال بعد أن أهان عضواً في مجلس المدينة الذي كان عمدة لها، سنة 2018: «لقد مسحت مؤخّرتي بالقانون». ولذلك ليس مستغرباً أن يصرح هيرنانديز خلال حملته الانتخابية عن نظرته الإقصائية والمتحيّزة ضد المرأة، ليقول إنّ على المرأة أن تبقى بعيدة عن السياسية، وأن «تقدّم الدعم من المنزل».

وللمفارقة، ساهمت شعبوية هيرنانديز في تراجع اليمين التقليدي المحافظ، الممثل بمؤسسة أوريبيسمو (Uribismo) اليمينية، ومرشدها، الرئيس اليميني السابق الفارو أوريبي، عبر فشل المرشّح المدعوم منهما في الجولة الأولى من الانتخابات بسبب تصويت مناصريه لصالح هيرنانديز. لقد رأوا فيه تطرّفاً يضاهي تطرف أوريبي وأنصار أوريبيسمو. ومع ذلك، لم يمنع هذا الأمر من تحالف الطرفين، في الجولة الثانية، ضد غوستافو بيترو، وهو التحالف الذي لم يوفّق في هزيمة الرجل.

قد يصبح هيرنانديز بعد هذه الانتخابات مجرّد فقاعة، بعدما انتشرت فضائحه عبر وسائل الإعلام، وتبيّن أنّه لم يقدّم أي برنامج متكامل أو تصوّر لقيادة البلاد، سوى وعد واحد، وهو محاربة الفساد ومحاكمة السياسيين الفاسدين وإيداعهم السجن، وهو الذي يخضع للتحقيق حالياً بتهم الفساد. ما يؤكّد ذلك أنّ هيرنانديز لم يحصد في الجولة الأولى سوى 28% من أصوات الناخبين، بينما حصل بيترو على 40%، ولم يصل هيرنانديز إلى نسبة 47,30% من الأصوات في الجولة الثانية، إلا بعد تلقّيه أصوات مرشح اليمين التقليدي المحافظ، الخاسر، فيديريكو غوتيريث، الذي خرج من المنافسة بعد أن حلّ ثالثاً. من جهة أخرى، قد تساهم هذه الانتخابات بتعرية اليمين المتطرّف الذي تمثله مؤسسة «أوريبيسمو» التي كانت طروحاتها النيوليبرالية جاذبةً لعدد من الذين استفاقوا ووجدوا أنفسهم مخدوعين، بعدما لمسوا فشل سياسة أوريبي وخلفائه في الحكم في تحقيق التنمية والسلام، فانقلبوا عليها ليدعموا بيترو. وبهذا تكون قد خسرت مؤيديها الذين انفضّ قسم منهم، أكثر يمينية، ليدعم هيرنانديز، وقسم آخر لمس ديماغوجيتها وخداعها وفشلها في تحقيق أمانيه فانبرى لدعم بيترو.

من دلالات لافتة في هذه الانتخابات تراجع الحضور الأميركي في القارة الأميركية اللاتينية بعد وصول زعماء يساريين إلى سدّة الحكم في عدد من دولها، والتي توّجها غوتسافو بيترو بضربته الأكثر إيلاماً حين أفقد واشنطن أكثر البلدان دوراناً في مجالها الحيوي. وستكون الضربة موفّقةً إذا ما استطاع بيترو فرض مزيد من الضرائب على الأثرياء، أصدقاء أميركا، وتحقيق العدالة الاجتماعية لكي تصبح البلاد «قادرة على بناء السلام» كما قال. إذ ذاك، قد يتمكّن بيترو من سحب البساط من تحت أقدام اليمين التقليدي، عبر جذب أنصاره إلى البرنامج التقدّمي الذي وعد به من أجل فقر أقل وجوع أقل والكثير من الحقوق، كما قال.

(كاتب سوري)

> انتخاب بيترو أنقذ كولومبيا من فوضى كان سيُدخلها فيها المرشّح الشعبوي اليميني، المليونير رودولفو هيرنانديز

كاريكاتير **عثمان عبيد**

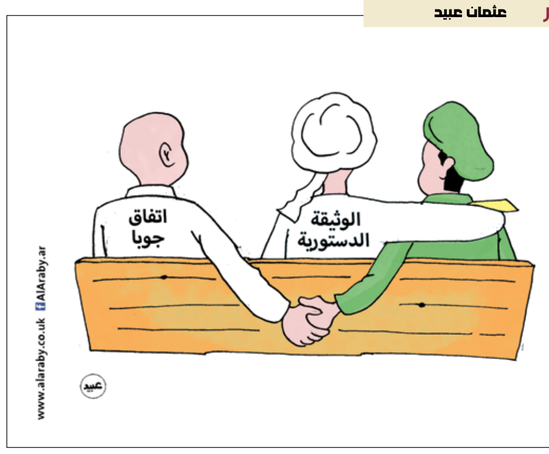

حوارات الأنظمة العربية بين تهميش المعارضة والنهج الفردي

شريف هلالي

بين مبادرات الحوار الوطني ولمّ الشمل، يدور الحديث في بعض البلدان العربية، التي ينطبق بشأنها المثل «جعجعة بدون طحن»، أو «جورج الخامس يحاور جورج الخامس»، لتأكيد أن هذه النظم تسعى إلى حوار شكلي من دون اتخاذ خطوات حقيقية لاحترام مطالب القوى السياسية المعارضة، وهو ما يحدث أيضا بدوره في أجهزة الإعلام الرسمية، التي لا تنطق بغير تعليمات، وكان الحوار قد أنجز بالفعل، وكأن هذه النظم تحوّلت فجأة إلى الإيمان بالتعدّدية السياسية والرأي والرأي الآخر، وهو ما يدور في كل من مصر، السودان، الجزائر، تونس، وموريتانيا.

وقد يكون هذا الأمر إيجابيا، وقد يعتبره بعضهم نيات حسنة، يؤدّي إلى إنهاء استبداد هذه الأنظمة. ومع ذلك، لا يزال منهج إدارة الحكم في هذه البلدان كما هو لم يطرأ عليه أي تغيير يختلف عن السابق، كما لا يزال الآلاف في السجون ينهم تتعلق بحرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي، ويجري تغييب مبدأ الفصل بين السلطات وإغلاق منافذ الإعلام باستثناءات محدودة، وبل وتستمر بعض النظم في إجراءاتها الاستبدادية بوضع دستور جديد بشكل منفرد بدون انتظار مقرّرات الحوار الذي يستبعد القوى الأساسية كما يحدُث في تونس، أو في الجزائر بتهميش الحراك الشعبي هناك وإضعافه، باعتقال قيادات فيه، ورفض أي تعديلات في الدستور أو في النظام الانتخابي. وهو ما يضع علامات استفهام بشأن توقيت طرح هذه المبادرات ودواعيه، ومدى وجود إرادة سياسية حقيقية، وصولا إلى تصوّر جماعي متفق عليه من أغلبية القوى المشاركة.

ومن جهة أخرى، تبرز خلافات جوهرية بشأن إدارة هذا الحوار، بدءا بالمحاور المطروحة للنقاش وكيفية اختيار القوى المشاركة، وإمكانات الخروج بتصوّرات بديلة لما أوصلتنا إليه هذه النظم من انهيار اقتصادي واستئثار بالسلطة، ووضع خريطة طريق موضوعية ومقبولة من خلال مناقشة القضايا المهمة والأساسية والالتزام بتنفيذ مخرجات ذلك الحوار.

وهنا يأتي السؤال الأساسي: هل تسمح توازنات القوى الداخلية بحوار حقيقي وتقديم تنازلات من جانب السلطة؟ وقد طرحت هذه المبادرات من نظم تهيمن عليها المؤسسة العسكرية، إما من خلال سيطرة مباشرة كما في السودان ومصر، أو من خلال وكلاء مدنيين كما في تونس والجزائر وموريتانيا.

كما اتصفت أغلب هذه الدول بتراكٍ حافل في الانقلابات العسكرية، وخصوصا في كل من السودان وموريتانيا والجزائر. في جانب ذلك، تعرّضت أغلب هذه البلدان لتحرّكات جماهيرية شعبية نجح بعضها في تغيير رأسي النظامين في مصر وتونس، إلا أنها لم تنه سيطرة النظام ككل على البلاد.

والجانب المثير للتساؤل يخص التوقيت الذي تجرى فيه هذه الدعوات في وقت واحد تقريبا، ويمكن تبرير ذلك لعدة أسباب، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. ويفيد الجانب الأول بأن هناك أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية تمرّ بها هذه النظم، بسبب طبيعة سياساتها الإقصائية، التي رسّخت لهيمنة المؤسسات العسكرية والأمنية غير المتخصصة لإدارة الوضع الاقتصادي، في مقابل الاعتماد على القروض الخارجية، وتهميش الاهتمام بالصناعة والزراعة والاعتماد على القوى الذاتية، وهو ما أوصل تلك النظم إلى أزمة كبيرة بارتهان قراراها السياسي، إما لنظم إقليمية تملك التأثير السياسي والاقتصادي، أو لدارتها لمؤسّسات دولية نافذة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما، والتي تسيطر عليها القوى الكبرى.

كما عانت هذه النظم من غياب الشرعية الشعبية، لعدم ثقة الشعوب في أدائها والقبول بسياساتها، وتسود مخاوف كبيرة لدى تلك الأنظمة من تصاعد التحرّكات والتمرّدات الشعبية الداخلية، بما يؤدّي إلى إطاحتها، كما حدث في مصر وتونس سابقا، والجزائر والسودان حاليا.

الأمر الثاني يأتي بسبب تصاعد الضغوط الخارجية من الدول الكبرى المهيمنة التي تملك علاقة وطيدة مع هذه النظم، وتخشى من مناخ عدم الاستقرار ودخول هذه البلدان في صراع سياسي داخلي، سيؤدّي إلى نمو الإرهاب والهجرة تجاه الضفة الأخرى من المتوسط، كما أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان داخل هذه البلدان ملفاً مطروحاً بقوة من المنظمات الحقوقية الدولية، للضغط باتجاه احترام هذه الحقوق شرطا أساسيا لتحظى بدعم سياسي واقتصادي من أوروبا. وهو ما ظهر في العلاقة بكل من الأنظمة، التونسي والسوداني والمصري، حيث ترعى الولايات المتحدة، إلى جانب السعودية، حوارات بين المؤسسة العسكرية ومعارضيها في السودان، والمطالبة المستمرّة باحترام المؤسسات الديمقراطية في تونس، ووقف نهج الإدارة التونسية ضد القضاة والصحافيين والبرلمان السابق... بالتالي، وعلى الرغم من الهيمنة الأمنية والعسكرية لهذه النظم على مجريات القرار، إلا أنها تسعى إلى عقد حوارات داخلية والخارجية عبر الإيحاء بأن هناك توجّها منها إلى الحوار مع القوى السياسية المعارضة.

يخصّ الأمر الثالث منهجية إدارة الحوار بتفويض أشخاص وهيئات تابعة لسيطرة النظام السياسي، في مصر وموريتانيا والجزائر وتونس، بذلك، ولم تؤخذ مطالب القوى الأخرى في الاعتبار. إلا أن ما يبدو هو أن الحوار قد أغلق في الجزائر وموريتانيا قبل أن يبدأ من الأساس. وفي أغلب هذه البلدان، تتصاعد الشكوك نفسها التي تنتاب قوى المعارضة وحركة حقوق الإنسان بأن الحوار سيكون شكليا وصوريا، يفتقد إلى المصداقية، حيث يقتصر على أحزاب الموالاة، فضلا عن غياب قوى أساسية ومؤثرة عن الحوار، لا سيما قوى الحرية والتغيير في السودان، وقوى الحراك الجزائرية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وغيرها، وحركة النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل.

وتظل المطالب المشتركة بأن توضع حلول مبدئية لملف الحريات كمقدمة سابقة للحوار، باحترام حقوق الإنسان والإفراج عن سجناء الرأي. ولو أرادت الأنظمة العربية معالجة الأزمة بصدق، لفتحت بداية باب الحريات عبر إطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح باب العمل السياسي والتأسيس لحوار وطني جامع وجاد، يعمل على وضع خريطة طريق حقيقية، لكن سلوكيات السلطة نفسها لا تنبئ بذلك على الإطلاق. وهو ما يتوجب معه أن يناقش الحوار قضايا أساسية حول كيفية تقاسم السلطة وإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية عبر نظام انتخابي يسمح بتمثيل كل القوى السياسية، الكبيرة والصغيرة، ووضع دستور يسمح بالفصل بين السلطات، ويعطي صلاحيات للبرلمان المنتخبة بعد وصول زعماء يساريين إلى سدّة الحكم في عدد من دولها، والتي توّجها غوتسافو بيترو بضربته الأكثر إيلاماً حين أفقد واشنطن أكثر البلدان دوراناً في مجالها الحيوي. وستكون الضربة موفّقةً إذا ما استطاع بيترو فرض مزيد من الضرائب على الأثرياء، أصدقاء أميركا، وتحقيق العدالة الاجتماعية لكي تصبح البلاد «قادرة على بناء السلام» كما قال. إذ ذاك، قد يتمكّن بيترو من سحب البساط من تحت أقدام اليمين التقليدي، عبر جذب أنصاره إلى البرنامج التقدّمي الذي وعد به من أجل فقر أقل وجوع أقل والكثير من الحقوق، كما قال.

(كاتب سوري)

> على الأنظمة الحاكمة أن تُظهر استعداداً للقيام بتنازلات سياسية محورية، تؤدّي إلى إحداث تغيير حقيقي في هياكل السلطة

فلسطين بين الحقائق والفرص

مصطفى البرغوثي

لا بد في ظل التعقيد الشديد الذي تمرّ به القضية الفلسطينية من مراجعة حقائق أساسية تحدد الواقع القائم، واستشراف الفرص والوسائل والأهداف الضرورية لتغيير هذا الواقع، لمصلحة الشعب الفلسطيني.

الحقيقة الأولى، أن شراسة كيان الاحتلال في التوسع الاستيطاني، والاعتداءات الفاشية على الشعب الفلسطيني، والتكريس الوقح لنظام التمييز والأبارتهايد العنصري، تعود إلى استمرار الخلل في ميزان القوى لمصلحته. الثانية، تغيير ميزان القوى لن يصير من دون تبنّي استراتيجية وطنية كفاحية تناهض الاحتلال ونظام الأبارتهايد، وتنظّم خوض كفاح شعبي واسع وموحّد ضده. الثالثة، مواصلة المراوحة في نفق اتفاق أوسلو والمراهنة على مفاوضات لن تحدّث، أو على دور أميركي لا يمكن أن يتجاوز حالة الانحياز المطلق لإسرائيل، مراوحة تدور في الفراغ، ومراوحة على سراب. الرابعة، استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني من أهم الأسباب المغذّية للخلل في ميزان القوى، وأكثر العوامل التي تستغلها الحكومات الإسرائيلية للتهرّب من تطبيق القرارات الدولية ومن كل عملية سياسية. الخامسة، هناك ازدواجية في المعايير الدولية، لدى الحكومات كلما تعلق الأمر بفلسطين، ومعظم الأطراف الدولية تبحث عن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط حتى لو على حساب التغاضي عن استمرار الاحتلال واضطهاد الشعب الفلسطيني، وعن جرائم الحرب التي ترتكب ضده، وهذه الأطراف لا تتدخل إلا عندما تتضطرب حالة الاستقرار، كما جرى بفعل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى. السادسة، فقدت المنظومة الإسرائيلية الاندفاعية الطلائعية التي جسّدتها الحركة الصهيونية في بداية نشوئها، بل إن الثراء الذي حققته من استغلال الأراضي الفلسطينية المحتلة وثرواتها ونهبها، والاستغلال البشع للعمال الفلسطينيين، قد أفسد الاندفاعية، وأنشأ مجتمعاً حافلاً بالتناقضات التي تواصل التفاقم، واحد مظاهرها تكرّر الحاجة لإجراء الانتخابات خمس مرات في أربع سنوات. السابعة، وسم إسرائيل بصفة الأبارتهايد، إلى جانب أنها قوة احتلال استعماري، يسبّب لها نزفاً في الهيبة، والمكانة، والمعنويات سيتزايد ويتعاظم، ولا تستطيع وقفه أي قوة عسكرية مهما عظم شأنها.

وفي محاولة استشراف الفرص والمستقبل، يبدو جلياً أن ميزان القوى المختلّ لمصلحة إسرائيل قابل للكسر، إن توافرت عناصر الاستراتيجية الناجحة لدى الفلسطينيين. وأولها، التخلي عن أوهام الماضي بإمكانية الوصول إلى حل وسط مع الحكومات العنصرية اليمينية الإسرائيلية، ومع الحركة الصهيونية، وليس متفاهماً أو منسقاً مع الاحتلال وأدواته. أي تبنّي استراتيجية وطنية كفاحية وبديلة لنهج الماضي الذي فشل. وثانياً، إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني، عبر تشكيل قيادة وطنية موحّدة تضم جميع القوى الفلسطينية على أساس الاستراتيجية المذكورة، وبالية الشراكة الديمقراطية التي لا ينفرد فيها أي فرد، أو فصيل، أو تنظيم بالقيادة، أو بأدائها. وثالثاً، استعادة ثقة الشعب الفلسطيني عبر الانتخابات الديمقراطية الحرّة، للرئاسة ومجلس وطني فلسطيني جديد بجزأيه في الخارج والداخل (المجلس التشريعي) بعيد إلى منظمة التحرير الفلسطينية هيبتها، ودورها النضالي، وبعزّز قدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني، لمنع أي محاولةٍ للمساس بحقوقه، ودرء أي ادّعاء من أي طرف بقدرته على الحديث نيابة عن الشعب الفلسطيني، وعن ممثليه الحقيقيين. ورابعاً، بناء تكامل حقيقي بين مكونات الشعب الفلسطيني، ونضالها، في الداخل والخارج والأراضي المحتلة، تكامل يجسّد حالة الوحدة التي عاشتها القدس وفلسطين في معارك القدس والمسجد الأقصى وحيّ الشيخ جرّاح. وخامساً، إعطاء اهتمام خاص لنهوض شبابي فلسطيني واسع على الصعيد الدولي، لتجنيد حركات التضامن والمقاطعة، والاستعداد لمواجهة ما ستحدثه الحركات التقدّمية في العالم بأسره، وذلك يشمل الاستخدام الفعّال لوسائل الاتصال الاجتماعي، ولكن برواية موحّدة، وتنظيم فعّال على أساس مركزية الرسالة، وحرية ولا مركزية الانتشار والنشاط والإبداع.

لا يوجد أدنى شك لدي، بأن أفاق المستقبل لقضية فلسطين رحبة، وهي أوسع بكثير من أزقة التطبيع النتنة التي يحاول الإسرائيليون استخدامها لإحباط الشعب الفلسطيني.

مفتاح المستقبل بيد الفلسطينيين، وليس بيد غيرهم، ولكن أي مفتاح لا يمكن أن يعمل، من دون يدٍ تحمله، وعقل راجح يوجهه، وإرادة حرّة تحرّكه.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

> مفتاح المستقبل بيد الفلسطينيين، وأي مفتاح لا يعمل من دون يدٍ تحمله

«حماس» وحضن الأسد

حسام كنفاني

كثير من التحوّلات شهدتها مواقف «حماس» خلال السنوات الماضية التي أعقبت الثورات العربية، ووقفت خلالها الحركة موقفاً يُحسب لها لجهة مساندة الحراك الشعبي في الدول العربية، وإن كان ذلك من خلفيات أيديولوجية مرتبطة بصعود تيار «الإخوان المسلمين» الذي تعد «حماس» أحد أجنحته. تحوّلات قد تكون مفهومة حين تصدر عن حركة تحرررية مقاومة، وحاجتها إلى إعادة اصطفاف التحالفات، خصوصاً بعد الانتكاسة التي مُني بها «الربيع العربي»، وعودة كل دوله تقريباً إلى المربع الأول أو الدخول في صراعات أهلية.

على هذا الأساس يمكن فهم إعادة فتح قنوات التواصل مع إيران، والتي لم تنقطع كلياً أبداً حتى في ذروة وقوف «حماس» إلى جانب الثورات وتحديداً في سورية. فكانت زيارة رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية إلى طهران للتعزية في اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني عام 2020، وما تلاها من عودة التقارب والدعم الذي تتلقاه «حماس» من النظام في إيران. هذا الفهم لتحول موقف «حماس»، رغم الانتهاكات التي قامت وتقوم بها إيران في العديد من الدول العربية، وفي مقدمتها سورية واليمن، مرتبط بوضع «حماس» كحركة مقاومة فقدت كل السند الذي كانت تعوّل عليه خلال السنوات القليلة التي أعقبت الربيع العربي، فعادت إلى السند الإيراني، خصوصاً في ظل «مهرجان التطبيع» مع إسرائيل، والذي ترعاه الولايات المتحدة، مدعومة ببعض الدول العربية، ووصل إلى مراحل متقدمة.

ووفق المنطق نفسه يمكن استيعاب التقارب القائم مع حزب الله اللبناني، والذي تُوّج قبل أيام بزيارة إسماعيل هنية إلى بيروت، ولقائه الأمين العام للحزب حسن نصرالله، وذلك على الرغم من الانتهاكات التي قام ويقوم بها الحزب ضد الشعب السوري. التقارب والتنسيق بين هذين الفصيلين المنضويين تحت خانة «حركات المقاومة» قد يكون ضرورة استراتيجية لكل منهما في مرحلة من المراحل، بخاصة بعد المعلومات التي تحدثت عن دور لحزب الله في مساندة «حماس» خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

لكن ما لا يمكن فهمُه ولا استيعابه هو فكرة التطبيع مع النظام السوري التي سرّبتها مصادر في «حماس» لوكالات إعلامية، من دون أن تتبناها الحرك

مفاجأة متوقّعة في فرنسا؟

سلام الكواكبي

حصد حزب التجمع الوطني الفرنسي، الوريث الشرعي والوحيد لحزب الجبهة الوطنية الفرنسية لأصحابه من عائلة لوبان، أباً وابنةً، 89 مقعداً في الانتخابات التشريعية الفرنسية أخيراً. وقد اعتبر جميع المراقبين أن هذا الأمر مفاجأة ضخمة لهم يحاولون الخروج من صدمتها. كذلك هزّ هذا الفوز التاريخي كيان المشهد السياسي الفرنسي وحرّك ركوده. في الوقت ذاته، سعى الجميع لتفسير الحدث ومحاولة الوقوف عند أسبابه ومحاولة إيجاد تبريراتٍ مقنعةٍ للعقل السياسي التقليدي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. مفاجأة وصدمة، وتكاد تكون صفعة وطنية، هي التي أتت إلى مجلس النواب بعشراتٍ من المنتمين إلى حزبٍ يميني متطرّفٍ معادٍ للأجانب وعنصريٍّ، جُلّ أفراده ومن في حكمهم مصابون بالرّهاب من الإسلام، وذلك في بلدٍ يفخر بأنه صانع ثورة عظيمة، الثورة الفرنسية لعام 1789، التي من أعمدتها الرئيسية الحفاظ على العدالة وتحقيقها، كما نشر الأخوة وتحفيزها بين بني البشر، وأخيراً، وليس آخراً، تحقيق المساواة الكاملة في الواجبات وفي الحقوق بين جميع بني البشر، خصوصاً أبناء الأمة الفرنسية، من دون تمييز قائم على العرق أو الدين أو الجنس.

كان أفراد هذا الحزب المتطرّف دائماً، الجبهة الوطنية ومن ثم التجمّع الوطني، بنسختي الأب المؤسس والابنة الوارثة، يستخدمون مبدأ التقية في أعمالهم وفي مواقفهم. بل إنهم كانوا يكادون حتى أن ينكروا أن يكون لهم علاقة، فكرية أو حزبية، مع هذا التطرّف اليميني. نجحت ابنة المؤسس جان مارين لوبان، السيدة مارين لوبان، في إحداث تعديلات سطحية على الخطاب التقليدي ليمينٍ متطرّفٍ لفظه عقل سياسي فرنسي حداثي، لتصل به إلى مرحلة القبول الكامل. مع وصول الاشتراكي القادم من اليمين المتشدّد الكاثوليكي، فرانسوا ميتران، الى الرئاسة في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، كان اليمين المتطرّف عدواً معلناً له ولكل اليسار حسبما يقتضيه المنطق السياسي. إلا أنه، بمكيافيلية عالية التركيز، أراد الوصول إلى أن يكون حزبه الاشتراكي هو السائد والمستمر سنوات ليست قليلة في مشهد سياسي محلي سيطرت عليه قوى اليمين التقليدي الوطني الديمقراطية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عموماً ومنذ قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958 خصوصاً. وقد كان هذا المشهد منفتحاً على جميع اليسار، حيث إن حتى الشيوعيين الذين لعبوا دوراً أساسياً في تحرير فرنسا من المحتل النازي، كانوا ينشطون بحرية وبفاعلية أوصلت عشراتٍ من نوابهم إلى المجالس التشريعية على أنواعها. وأولى خطوات ميتران كانت ضم الشيوعيين إلى أول حكومة شكّلها لينخرطوا في تحقيق سياسات ليبرالية. اشتراكية هجينة، بعيدة كل البعد عن مرتكزاتهم العقائدية. وبهذه العملية، أي الإشراك وليس الاستبعاد، استطاع ميتران أن ينجح في تخفيض معدّل مصداقيتهم السياسية لدى جموع كبيرة من الفرنسيين. فهم إذاً شركاء لحكومة اشتراكية تنفذ سياسات تقترب اقتصادياً واجتماعياً من يمين الوسط. وفي دفاعهم عن هذا الاختيار، حاول بعض الشيوعيين أن يعتبروا هذه المشاركة جزءاً من مساهمتهم في التأثير بعدم لبرلة الاقتصاد أكثر، وسعياً منهم للحفاظ على المكتسبات العمالية، وعلى مستوى العدالة الاجتماعية في حدود الممكن.

بالنتيجة، انخفضت شعبية الشيوعيين بشدّة، وبدأوا بخسارة جزء كبير من جمهور الشغيلة وصغار الكسبة، الذي انحرف، بمنطق قائم على الجهل العقائدي وضعف

> تكاد تكون صفعة وطنية هي التي أتت إلى مجلس النواب بعشراتٍ من المنتمين إلى حزبٍ متطرّفٍ معادٍ للأجانب وعنصري

البنية الفكرية، إلى يمينٍ متطرّفٍ نجح في التوجه إليه بخطاب تبسيطي، يستند إلى التركيز على المكاسب والحقوق المهدورة من الأجانب الذين «يأكلون قوته اليومي».

بعد نجاح ميتران في إضعاف اليسار الفرنسي الحقيقي، تتالت السياسات ذات اليمين وذات اليسار، في ظل أزماتٍ اقتصاديةٍ خانقة أحياناً وقلق مبالغ به في أحايين، لتقترب في خطابها السياسي من مفردات اليمين المتطرّف، ظناً منها أنها تسحب من تحت قدميه بساط المشروعية في حصر تمثيل الغاضبين والمهمشين والباحثين عن كبش فداءٍ سهل لأمراض مجتمعهم الاقتصادية أساساً. وهذا الكبش يكون غالباً ذاك الأجنبي المهاجر أو من في حكمه. وبالتالي، وبعدما كانت مفردات التطرّف تتناقل في السر ويخجل معتنقوها من إعلانها، صارت تُعاد وتُكرّر في خطابات الجميع، ولم يعد من حرج في قولها وفي تداولها.

في السنوات العشر الأخيرة، صار من الصعب، حتى على أكثر العارفين بالمشهد السياسي الفرنسي، التمييز بين ما يقوله مثلاً الاشتراكي، إيمانويل فالس، الذي كان رئيساً للوزراء في حكومة فرانسوا هولاند، وما تدعو إليه زعيمة اليمين المتطرّف في ما يخص المسلمين في فرنسا. ومنذ عدة أشهر، اعتبر وزير داخلية إيمانويل ماكرون أنّ خطاب اليمين المتطرّف الذي تقدّمه مارين لوبان متساهل ورخو تجاه الأجانب... فهل يصح اليوم القول إنّ وصول 89 نائباً يمينياً متطرّفاً إلى البرلمان الفرنسي يبقى مفاجأة؟

(كاتب سوري في باريس)

إيمان ونيرة وكبرياء الذكورة المشوّه

لميس أندوني

شابٌّ يذبح زميلته نحرا أمام المارّة في مصر، وآخر يقتل طالبةً بست رصاصات. نعرف أسباب الجريمة الأولى، وقد لا نعرف كل دوافع الثانية، لكن الاثنتين تندرجان ضمن استسهال قتل المرأة عندما ترفض الرضوخ لأوامر الرجل أو طلباته، أو لأن زوجها شعر بالملل منها ومن الزواج ومن المسؤولية.

نعم، هناك استسهال يبدأ بتربية الذكر في البيت والمجتمع، إلى المفاهيم السائدة عما يمثل المفاهيم الأخلاقية لسلوك المرأة والتمسّك «بشرفٍ زائف»، إلى قوانين تحمي القاتل، إلى الإدانة المجتمعية للمرأة، ففي كل مرّة هناك لغط بشأن لباس المرأة ولوم للضحية، لأن المرأة، حتى الطفلة، في رأي كثيرين، بما ذلك النساء، هي مصدر إغواء للرجل، فالرجل كائنٌ ضعيفٌ أمام إغواء الأنثى، من منظور يجعل من الفتاة المُغتَصَبة «ساقطة» تستحقّ ما حصل لها. وهذه النقطة لا تنطبق، بشكل مباشر، على أي من جريمتي قتل الطالبتين، المصرية نيرة أشرف والأردنية إيمان ارشيد، لكنها منظور أسس لمفاهيم مجتمعية مشوهة تبحث عن ذنب الفتاة أو المرأة في أي جريمةٍ يرتبكها رجل ضدّها. برزت أصواتٌ تلوم الضحية نيرة على «عدم احتشام ملابسها» و«اختلاطها بالشباب»، كونها طالبة جامعية وغير محجّبة، وهي أصواتٌ قد تقدّم أعذارا لمرتكب جريمة قتل إيمان، بالرغم من أنها محجّبة، لكن قد يكون لمجرّد دراستها الجامعية وحتمية اختلاطها بالطلاب، فكل التبريرات جائزة لمن ينصّب نفسه حاميا للأخلاق والشريعة على الأرض.

هناك دائما لومٌ واقعٌ على المرأة وتوظيف النص الديني، أو العادات الاجتماعية، وتحميل الوزر للمرأة، أو الفتاة، وبالتالي؛ استهسال جرائم قتل المرأة وجرائم الاغتصاب، فحتى في حالات جرائم السفاح، كثيرا ما يلوم الأب أو الأخ ابنته أو أخته على إغرائها له، حتى لو كانت طفلةً في الخامسة من عمرها، وتسكت الأمهات في أكثر الأحيان خوفا، وأحيانا لأن المجتمع حولها زرع فيها منذ الطفولة أن الزوج دائما على حقّ، وقد كشفت تحقيقات عدة أن الأم، أحياناً، تساعد في تنفيذ جريمة الاغتصاب.

تؤثّر هذه القيم المشوهة على إنشاء أجيال من الأبناء يرون المرأة ليست تابعةً فقط، بل ملكية لهم، أكانت قصة عشق أو كراهية، ونرى شبابا، بل مراهقين، يؤمنون بأن الأخت أو الأم إن تصرفت إخلالا بكبريائهم وشرفهم تستحق القتل على شبهة سلوك «سائب»، لأن المجتمع حولهم يرى أن قيمة الشاب، الأخ، الإبن، والزوج، ورجولتهم، تصبحان ناقصتين، إذا لم يتحمل مسؤولية عارٍ «لا بد من غسله بالدم»، تجعل منه أخا وأبا أو قريبا مجرما ومن المرأة جثّة هامدة ضحية تنشئة تدفع إلى فعل الإجرام باسم الفضيلة والشرف.

عودة إلى الجريمتين، لنتذكّر أنهما ليستا ظاهرتين منفصلتين، لأننا نشهد جرائم ضد النساء في كل أنحاء العالم العربي، من فلسطين بكل مكوناتها والأردن ومصر والمغرب وسورية ولبنان، إلى دولٍ أخرى، وهذا مرعب، قد يتصدّر قائل هنا إن الجرائم منتشرة في الغرب، وهذا صحيح، لكننا معنيون بتجنّب جرائم تُرتكب ضد الفتيات والنساء نتيجة تشبّع مفاهيم خاطئة، يحرّض عليها ويحميها مجتمع «أبوي سلطوي»، وتشجّعها قوانين سيئة، لكن الحالات الأسوأ حين يكون المحقّق نفسه أو القاضي يؤمن بأن المرأة ملومةٌ على كل ما يحدُث له، فقد تجد قاضيا وقاضية أو محقّقا جنائيا يؤمن بأن المرأة مذنبة حتى في حالات الاغتصاب، من منطلق أنه لا بد أن تكون «المرأة راغبة»، وإلا لَما وقع الاغتصاب.

جزء من المشكلة هو فساد أخلاقي مزروع في اللاوعي، نتيجة تسويق مفاهيم خاطئة وبشعة على أنها «منظومة أخلاقية»، وفساد أخلاقي وظيفي يمارسه من ينتفع قصدا من نفاق باسم عادات وتقاليد تحديد لصورة المرأة ودورها في المجتمع وفي البيت، ورؤيتها مصدرا للخطيئة، تبرّر خطايا يرتكبها رجال، كممارسة لسلطتهم على

> فساد أخلاقي مزروع في اللاوعي، نتيجة تسويق مفاهيم خاطئة وبشعة على أنها «منظومة أخلاقية»

المرأة، إضافة إلى متعةٍ مرَضية، وأحيانا من النساء أنفسهن ضد أخرياتٍ في «استغلالٍ مرَضِي» لوضع المرأة في العائلة أو المجتمع، أي من خلال الابتزاز وادّعاءات كاذبة بخيانة إحداهن، فالعرف المجتمعي يقدّم أدوات انتقام وأذية، لسهولة اتهام المرأة بتشويه شرف عائلة أو زوج. .. ولكن الجوهر يكمن بطبيعة الدول السلطوية الأبوية التي تستفيد من إشاعة الممارسات السلطوية، وفي إعطائها فرصةً بل ومنبرا لأدعياء الدين، بالتحريض ضد المرأة والعبث بعقول الناس، هي منابر أتيحت لأن الدول والحكومات تنشد شرعية المؤسسات الدينية، التابعة لها، وحين تحاول الدولة تغيير القوانين، تواجه حصاد سياستها، من تشويه مجتمعي، وظلم باسم الدين، يستفيد منه السلطان فترة، ثم يدفع الجميع الثمن، فمجموعة النظم القيمية السلطوية، واستخدام الدين، ومناهج ترسّخ مفهوم ممارسة السلطوية الذكورية على المرأة وقوانين تحمي المجرمين باسم «شرف» أصبح مرَاةً لانعدام الشرف، إضافة إلى أمراض مجتمعية ونفسية لا يمكن إنكارها، تنتج شبابا يقتلون أخواتهم وأمهاتهم وزوجاتهم من دون تردّد، ومن دون ردع أو تردّد. الحديث عن حقوق المرأة يرافقه عادة اعتراض بأنها ليست وطنية في ضوء التهديدات الاستراتيجية الذي يواجهها الوطن، أقول لهؤلاء: ماذا فعلتم لمواجهة التحدّيات المصيرية؟ وكيف يتناقض ذلك مع أهمية حماية المرأة والطفل من الجرائم؟ هذه ليست أجندةً غربية، بل يجب أن تكون ضمن الأجندة الوطنية في كل بلد، فكيف بمواجهة عدو خارجي أو داخلي إذا كنا نستهين بجرائم «محميّة» ضد المرأة؟ ومن يحقّق العدالة لنيرة وإيمان وأخواتهما من ضحايا الجهل والتعصّب وتقصير دول مسترخية أمام الأعداء وتمارس الاستقواء على مواطناتها ومواطنيها.

(كاتبة من الأردن)

من أسئلة حزيران: كيف نفهم حرب مصر في اليمن؟

أيمن نبيل

في خضم إعادة التفكير، أو بالأحرى نسخ التفكير، في حرب يونيو (حزيران) 1967، تُسرَد كذلك عوامل تلك الهزيمة المروّعة، وكلها تستحق الفحص، ومنها حرب اليمن، ولكن ما ستفحصه المقالة ليس دور الحرب في تلك الهزيمة، بل قرار نظام جمال عبد الناصر في مصر بالتدخل في اليمن (1962-1967) دعمًا لثورة 26 سبتمبر 1962، ومحاولة تسييقه تاريخيًا حتى يمكن فهمه وتعيين مكانه في خريطة الصراع آنذاك؛ لأن فهم هذا التدخل هو مقدّمة جيدة لتقييم دور حرب اليمن في الهزيمة، وهو كذلك مفيدٌ لنقد ثقافتنا السياسية الراهنة والأشكال التي يُصاغ داخلها التاريخ في نقاشات المجال العمومي. يصوّر قرار حرب اليمن غالبًا بأنه مجرّد نزوة حاكم مطلق القدرة تتلبّسه أوهام الزعامة فيذهب للمغامرات بدون حساب. هذا التصوّر للسلطة الناصريّة الديكتاتوريّة ليس شائعًا بين عامة الناس فحسب، بل كذلك عند مؤرّخين تُترجم كتبهم إلى العربية، مثلًا يرى المؤرّخ الأميركي يوجين روجان، في كتابه «العرب»، أن حرب اليمن لم تكن إلا «التباس البلاغة بالسياسة الحقيقيّة». الشيء الوحيد الذي يستفيده المرء من حكم من هذا النوع أن أصحابها لم يفتحوا كتابًا عن تاريخي مصر واليمن، وربما لم يتأملوا في الخريطة، وهم يدبّجون الكتب والمقالات عن الموضوع.

بعد عامين فحسب من إجهاز صلاح الدين الأيوبي على الدولة الفاطميّة، واستتباب الأمر له في مصر، بعث أخاه توران شاه على رأس حملةٍ عسكريةٍ لغزو اليمن! وهذا ملفتٌ إذا تذكّرنا الأخطار المُحدقة بصلاح الدين آنذاك من الصليبيين وبقايا الفاطميين. من بواعث صلاح الدين لتجريد الحملة تأمينُ البحر الأحمر وحماية الحجاز، هذا علاوةً على أن في أجزاء من اليمن قوى فاطمية كانت تمحض الولاء للخليفة الفاطمي في القاهرة، أهمّها الدولة الصليحيّة ثم الزريعية التي كانت تحكم عدن، وهذا ملمحٌ آخر مهم في تاريخ مصر واليمن يجب إمعان النظر فيه. وبعد حملة الصليبي أرناط (رينو دي شاتيون) على الحجاز في 1182، تأكّد صلاح الدين من سلامة قراره السابق بالسيطرة على اليمن فأرسل إليه حملة ثانية بعد الاضطراب الذي أصاب سيطرة الأيوبيين هناك إثر عودة توران شاه إلى الشام ثم مصر. بعد إنهاء الرسوليين دولةَ الأيوبيين في اليمن، ورغم الصراع على الحرم المكّي بين الدولة الرسوليّة في اليمن والأيوبيين ثم المماليك في مصر، حرص حكّام مصر على إبقاء علاقات الود مع الرسوليين حفاظًا على عوائد تجارة طريق التوابل؛ التجارة التي كانت تمرّ في البحر الأحمر، شريان تجارة العالم القديم. علينا أن نتذكّر كذلك أن التفكير العثماني باليمن بدأ بعد غزو العثمانيين مصر؛ بدأوا بمهاجمة ساحل اليمن بقيادة سلمان الرومي، ثم بعد قرابة العقد من ذلك الهجوم جُرّدت الحملة العثمانية الأولى على اليمن، وعلى رأسها سليمان باشا الخادم، الوالي العثماني على مصر. ثم بعد ثلاثة قرون جاء عهد محمد علي باشا الذي أرسل حملة لغزو الساحل اليمني للسيطرة على البحر الأحمر وتجارة البن في ثلاثينيات القرن التاسع عشر؛ فسيطرت قواته بقيادة إبراهيم باشا يكن على ميناءي المخا والحديدة، ثم توغلت، فسيطرت على تعز والعُدَيْن وضمتهما للإدارة المصريّة، وكان الخوف من توسّع محمد علي في اليمن وإحكامه السيطرة على ساحلها من دوافع بريطانيا لاحتلال عدن عام 1839.

خلاصة القول إن قرابة الألف عام الأخيرة من تاريخ البحر الأحمر تقول إن من يسيطر على مصر، شمال البحر، يفكّر تلقائيًا في تأمين مدخله الجنوبي (اليمن) بالتحالف أو بالغزو.

أما بشأن الاعتبارات الاستراتيجية التي دفعت مصر نحو دعم الثورة اليمنية على نظام الإمامة، فقد كانت سوريّة قبلها بعام قد انفصلت عن مصر، ولعبت السعودية دورًا في دعم الانفصال، وكانت علاقات مصر والسعودية التي تميّزت بالاستقرار في الخمسينيّات قد استحالت خصومة سياسية شديدة بعد الوحدة المصرية - السورية، وكان نجاح اليمنيين في إقامة نظام جمهوري على أنقاض الملكيّة وحليف لمصر على حدود السعودية مكسبًا استراتيجيًا مهمًا لمصر في الجزيرة العربية. كما أن وجود مصر مباشرة أو عبر نظام حليف لها في شمال اليمن سيجعلها قادرةً على مواصلة تصفيتها للاستعمار البريطاني؛ لأن مخالبها ستطاول البريطانيين في مستعمرة عدن، كما أنها ستكون قريبةً كذلك

> لقرار التدخل العسكري المصري في اليمن عمق تاريخي محكوم بالجغرافيا، يتجاوز نظامَ 23 يوليو، وبالتأكيد شخصَ عبد الناصر

من المستعمرة الفرنسية في جيبوتي. كانت عدن بعد استقلال الهند ثم محاولة محمد مصدق تأميم النفط في إيران قد أصبحت مرتكز الإمبراطورية البريطانيّة، وهذا يعني أن طرد الإنكليز من عدن سيكون بمثابة دفن للإمبراطورية البريطانية، وسينهي وجودها في الخليج العربي، كما أن ذلك سيحسم مسألة السيادة العربية على البحر الأحمر وتأمين قناة السويس من مضيق باب المندب.

بعد ذكر كل هذه الاعتبارات الاستراتيجية، يمكن الحديث عن الدوافع الأيديولوجية والعروبية والتحرّرية لنظام عبد الناصر في دعم ثورة اليمن، ويمكن كذلك الحديث عن حاجة عبد الناصر آنذاك إلى ملعب جديد يرمّم فيه مكانته القيادية في العالم العربي بعد ضربة الانفصال المؤلمة. أما اختزال الأمور في الشعارات والأفراد، فإنه، علاوة على تحامله، لا يقدّم تفسيراتٍ متسقة مع الوقائع لتاريخ هذه الأمة وتحولاتها. رغم كل هذه الاعتبارات التاريخية والاستراتيجية، لم تُجمع أجنحة النظام الناصري في البداية، وعلى رأسه عبد الناصر نفسه، على دعم الثورة في اليمن بقوات عسكرية، وحصلت نقاشات داخله بشأن ما يجب فعله؛ السادات مثلًا كان مؤيدًا بقوة للتدخّل، بينما تحفّظ محمد حسنين هيكل عليه. من الواضح أن عبد الناصر الذي أدرك استراتيجية الموضوع لم يتوقع تكاليفه؛ فالقوات المصرية في اليمن لم تكن، في البداية، إلا تشكيلات بسيطة (كتائب صاعقة)، ولكنها، مع الوقت ومع اشتداد قوة الملكيين بدعم من السعودية والأردن وبريطانيا (ثم إيران وإسرائيل لاحقًا)، أصبحت تشكل ثلث الجيش المصري.

للقرار إذًا عمق تاريخي محكوم بالجغرافيا، يتجاوز نظامَ 23 يوليو، وبالتأكيد شخصَ عبد الناصر، وفيه اعتبارات استراتيجيّة وقوميّة تتجاوز نزوات الأفراد أو غرقهم في الشعارات، أما دور التدخل المصري في اليمن في هزيمة حزيران فمبحث شائقٌ ومفيد، ولكنه موضوع آخر.

(كاتب يمني في السويد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads